

عنوان المذكرة

التصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي

مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: الحقوق والعلوم السياسية
الشعبة: الحقوق
تخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية

إشراف الأستاذة

/ حميدي أميمة خديجة

إعداد الطالب:

وليد حسي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	المؤسسة
أ/ بلوط سماح	رئيسا	جامعة وهران 1 أحمد بن بلة
أ/ حميدي أميمة خديجة	مشرفا	جامعة وهران 1 أحمد بن بلة
أ/ دالي محند امقران	مناقشا	جامعة وهران 1 أحمد بن بلة

السنة الجامعية: 2025/2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

﴿وَأَنْ لَّنِيسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (39) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى (40)﴾

صدق الله العظيم

إهداء

إن هذا العمل ما هو إلا ثمرة جهد جاء نتيجة لكفاح أيام وأشهر
ولياالي التي وفقنا الله فيها لختامها،

نحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ونشكره على نعمه فهو المعين،
فإن وُفقنا فمن الله تعالى وحده، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان،
يا رب لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا باليأس إذا أخفقت، وذكّرني
دائما أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح، يا ربي إذا أطلقتني فلا
تأخذ اعتزازي بكرامتي، وإذا سألت إلى الناس فامنحني شجاعة العفو،
وعليه نشكره عز وجل لمنحه لنا القوة والصبر للاستمرار،
إلى أغلى من في الكون إلى نبع الحنان ومناط الجنان، إلى من لا يسعها
عالم امتنان، إلى أمي الغالية،

إلى فيض الغدو، وغيث الإقدام إلى الكادح المقدام، أبي الهمام،
إلى إخوتي وأحبي الأعرء الذين كانوا خير دعم وركيزة في المشوار
الدراسي بمساعدتهم ودعمهم ودعواتهم الدائمة،
إلى كل من ساهم في نجاح هذا العمل أهدي هذا العمل.



شكر

الشكر لله وحده والحمد لله وحده

لا شريك له

أما بعد ...

أتقدم بأسمى عبارات الاحترام والعرفان إلى الأستاذة "حميدي أميمة خديجة" و الأستاذ على قبولها الإشراف على هذا العمل و من أجل توجيهها السديد ومساندتها الدائمة.

فبارك الله لها وأنار طريق عملها

شكر موصول لجميع أساتذتي الكرام و إلى مدير معهد علم الاجرام



ملخص

ملخص باللغة العربية:

يُعدّ التصوير أداةً مهمة في معظم الفحوصات الجنائية. لذلك، فإن وضع إجراءات تشغيل معيارية للتصوير الجنائي، وتزويد جميع الوحدات الطبية الشرعية بالمعدات الفوتوغرافية اللازمة، مع توفير مصوّر مُدرّب، يُعدّ خطوةً بالغة الأهمية لتطوير هذا المجال.

ولقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم التصوير الفوتوغرافي في مجال الطب الشرعي مع إبراز أهميته في توثيق مسرح الجريمة والأدلة الجنائية، وتوضيح أنواع وأساليب التصوير المستخدمة في التحقيقات الجنائية، وكذا تحليل دور وحجية التصوير في دعم القضاء وكشف الحقيقة.

الكلمات المفتاحية: التصوير الفوتوغرافي، مسرح الجريمة، الطب الجنائي، الأدلة الجنائية، التحقيقات الجنائية، الطب الشرعي، الفحوصات الجنائية، حجية التصوير، القضاء، معيارية التصوير الجنائي.

Abstract:

Photography is an important tool in most forensic examinations. Therefore, developing standard operating procedures for forensic photography and equipping all medico-legal units with necessary photographic equipment and providing a trained photographer is a very important action regarding the development of the field.

This study aimed to identify the concept of photography in the field of forensic medicine, while highlighting its importance in documenting crime scenes and criminal evidence. It also sought to explain the types and methods of photography used in criminal investigations, as well as to analyze the role and evidentiary value of photography in supporting the judiciary and uncovering the truth.

Keywords: photography, crime scene, forensic medicine, criminal evidence, criminal investigations, medico-legal, action regarding, photographic equipment, the judiciary, evidentiary value

قائمة المختصرات:

✓ باللغة العربية:

ط: الطبعة

ع: عدد

مج: مجلد

ص: الصفحة

ص ص: من الصفحة إلى الصفحة

د.ب.ن: دون بلد نشر

د.س.ن: دون سنة نشر

✓ باللغة الأجنبية:

P : page

مقدمة

غالبا ما يشار إلى التصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي باسم "التصوير الجنائي" أو "تصوير مسرح الجريمة"، ويعدّ تطورا تكنولوجيا مهما وأساسيا في كل من التحقيقات الجنائية والقضايا الطبية-القانونية، يشتق مصطلح التصوير (Photography) من الكلمتين اليونانيتين "PHOTOS" و"GRAPHOS"، واللّتين تعنيان "الضوء" و"الكتابة" على التوالي، وقد تمّ تطوير التصوير الجنائي لأول مرة في بلجيكا سنة 1851 ميلادي، وفي سبعينيات القرن التاسع عشر أصبح تقنية متقدمة بشكل كبير، ثم ساهمت التقنيات الحديثة لاحقا في توسيع مجالات استخدامه.

كما تعدّ الصورة سجلا دقيقا وأكثر ثباتا ووضوحا لنتائج حالة المجني عليه مقارنة بالسجل التفصيلي أو البحثي، ويتطلب التقييم الجنائي في حالات الإساءة تحليلا دقيقا لإصابات الرأس والعنق، وعضات الشفاه، والكدمات، وآثار الأظافر.

وتلعب الصورة دورا مهما في ذلك، وغالبا ما يستطيع الطبيب الشرعي تفسير الحالات الغير مصرح بها من الإساءة البشرية.

ويعرف التصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي بأنه التسجيل العادل والدقيق لمسرح أو شيء ذي أهمية قانونية باستخدام كاميرا رقمية جيدة ذات عدسات قابلة للتبديل، كما أن الحجم الفيزيائي وجودة مستشعر الصورة، إلى جانب العدسات المستخدمة، تلعب دورا أكبر بكثير في جودة الصورة مقارنة بعدد الميغا بكسل وحده.

إن الإلمام بالمفاهيم الأساسية مثل التعريض (Exposure) وعمق المجال (Depth of Field)، وتكوين اللقطة (Framing) يعدّ أمرا مهما لالتقاط صورة سليمة.

ويعتبر التصوير الفوتوغرافي أداة أساسية في معظم الفحوصات الشرعية، كما أن تجهيز جميع الوحدات الطبية-القانونية بالمعدات الفوتوغرافية اللازمة وتوفير مصور مدرب يعدّ خطوة مهمة جدا في تطوير هذا المجال.

أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية هذه الدراسة من خلال بيان أن التصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي أحد الركائز الأساسية في علوم الأدلة الجنائية والتحقيق، حيث يعمل على توثيق مسرح الجريمة بدقة متناهية وتحويل الآثار المادية إلى أدلة إثبات علمية ومادية صلبة أمام القضاء، فالصورة الفوتوغرافية توثق الحالة الأصلية للمكان والأدلة قبل أن يتم تغييرها، تحريكها، أو تلفها مما يوفر مرجعا دائما للمحققين، كما تدعم كذلك إعادة بناء مسرح الجريمة فالصورة تساعد في فهم تسلسل الأحداث وتحليل كيفية وقوع الجريمة من خلال دراسة المواقع النسبية للأدلة (الجثث، الأسلحة، بقع الدم).

يتيح التصوير الجنائي من إبراز تفاصيل غير مرئية باستخدام تقنيات خاصة (مثل الإضاءة الخاصة أو التصوير الماكرو) وإظهار تفاصيل دقيقة لا تراها العين المجردة، مثل بصمات الأصابع الخفية، آثار الأقدام، أو الآثار الناتجة عن التفجيرات، كما يساهم التصوير في كشف ألغاز القضايا والتحقيقات بالمساعدة في ربط الجاني بمسرح الجريمة وتحديد هوية الضحايا، فالتصوير يساهم في ضمان محاكمات عادلة من خلال تقديم أدلة موثوقة، كما يساعد في توثيق الاعترافات ومعرفة ما إذا كان هناك إكراه مادي أو نفسي على المتهم.

حيث أن دراسة التصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي ضرورية لتمكين الكوادر الأمنية من دمج الفنيات التصويرية بالمعرفة القانونية والطبية، مما يضمن دقة الأدلة وسلامتها من الناحية القانونية.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد دفعني لاختيار هذا الموضوع أسباب عدة أهمها:

✓ أسباب ذاتية:

- الرغبة والميول الشخصي للبحث في هذا الموضوع ودراسته، من خلال الأبحاث القانونية والدراسات الأكاديمية السابقة التي تناولت هذه الظاهرة.
- هذا الموضوع بمثابة وظيفتي في مصلحة الطب الشرعي "مصور فوتوغرافي في غرفة التشريح" يعني ممارسة يومية كوني ممرض للصحة العمومية.
- الرغبة في المساهمة في إثراء المكتبة القانونية، وذلك بجمع دراسة مفصلة حول هذا الموضوع.

✓ أسباب موضوعية:

- الرغبة في تكوين واكتساب معرفة حول الموضوع من زواياه المختلفة نظرا لما يطرحه من إشكاليات قانونية-طبية وعملية نعتبرها سببا كافيا لاختياري للموضوع.
- الرغبة في معرفة الاستراتيجيات والآليات القانونية-الطبية والدولية والوطنية ضمن التطورات المتلاحقة الحديثة.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على موضوع التصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي (أو التصوير الجنائي) وبالتالي التعرف على مفهوم التصوير الفوتوغرافي في مجال الطب الجنائي.
- إبراز أهميته في توثيق مسرح الجريمة والأدلة الجنائية، والوقوف على المعايير التقنية والعلمية التي يجب احترامها أثناء التصوير الجنائي.
- توضيح أنواع وأساليب التصوير المستخدمة في التحقيقات الجنائية، وكذا تحليل دور وحجية التصوير في دعم القضاء وكشف الحقيقة.

إشكالية الدراسة:

يعدّ التصوير الفوتوغرافي من أهم الوسائل التقنية التي عرفها الإنسان في توثيق الأحداث والوقائع، حيث أصبح أداة فعالة في نقل الحقيقة بدقة وموضوعية، ومع تطور العلوم الجنائية برزت أهمية التصوير الفوتوغرافي بشكل كبير في مجال الطب الجنائي، إذ يستخدم لتوثيق مسرح الجريمة وتسجيل مختلف الأدلة والآثار التي قد تساهم في كشف ملابسات الجريمة، ورغم هذه الأهمية فإن عملية التصوير في المجال الجنائي تخضع لجملة من القواعد والمعايير التقنية والقانونية التي يجب احترامها، نظرا لحساسية الأدلة وخطورتها في توجيه مسار العدالة.

ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور التصوير الفوتوغرافي في مجال الطب الشرعي، ومدى مساهمته في توثيق الأدلة وكشف الحقائق.

فإلى أي مدى يساهم التصوير الفوتوغرافي في توثيق الأدلة داخل مسرح الجريمة وضمان دقتها ومصداقيتها في إطار التحقيقات الجنائية؟

وعنه تتفرع إشكاليات عدّة أهمها:

- ✓ ما المقصود بالتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي؟
- ✓ ما هي أهم التقنيات والأساليب المعتمدة في التصوير الجنائي؟
- ✓ ما دور التصوير الفوتوغرافي في دعم القضاء وإثبات الأدلة؟
- ✓ ما هي أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه المصور الجنائي؟

الدراسات السابقة:

أما بالنسبة للدراسات السابقة لهذا الموضوع فإننا وجدنا العديد من الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع على الصعيدين الدولي والوطني كل من زاويته، خاصة في الآونة الأخيرة التي تركز التطور التكنولوجي المتزايد، فقد كان للرقمنة نصيب في هذا الموضوع

من خلال تناول الباحثين العديد من المقالات حيث ركزت على التطور التقني عبر الزمن ودوره في الإثبات الجنائي وتوثيق مسرح الجريمة ومن ضمنها:

- علاء جمال يوسف شريم، أدلة مسرح الجريمة وحجيتها في الإثبات الجنائي دراسة مقارنة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2021.
- جمال الدين لزرق مباركي، إجراءات البحث الفني والتقني للشرطة العلمية بمسرح الجريمة، مجلة متون، جامعة سعيدة، الجزائر، مج 08، ع 04، 2017.
- بن الدين فاطمة، دور الشرطة العلمية في مسرح الجريمة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، مج 15، ع 04، 2022.

صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات أثناء إنجازها، من أبرزها قلة المراجع العربية المتخصصة في موضوع التصوير الفوتوغرافي الجنائي بشكل دقيق، حيث تركز أغلب الدراسات على الطب الشرعي بصفة عامة دون التعمق في جانب التصوير الفوتوغرافي كعنصر مستقل في توثيق مسرح الجريمة.

كما تبين أن أغلب المراجع المتخصصة متوفرة باللغات الأجنبية، خصوصاً الإنجليزية والإسبانية، مما استلزم بذل جهد في الترجمة والتحليل والمقارنة بين المصادر.

ومن الصعوبات كذلك، ضعف الجانب القانوني المتخصص في هذا المجال، حيث لا توجد تشريعات أو نصوص قانونية مفصلة تتناول التصوير الفوتوغرافي كوسيلة مستقلة لتوثيق مسرح الجريمة، بل يتم التطرق إليه بشكل غامض من قواعد الإثبات أو إجراءات التحقيق، مما صعب تحديد إطار قانوني دقيق له.

ورغم هذه الصعوبات، تم الاعتماد على مختلف المصادر المتاحة ومحاولة تحليلها للوصول إلى نتائج علمية تخدم موضوع الدراسة.

المنهج المعتمد في الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأساسي، وذلك من خلال وصف موضوع التصوير الفوتوغرافي في المجال الجنائي والطب الشرعي، وتحليل مختلف جوانبه التقنية والعلمية والقانونية، بهدف إبراز دوره في توثيق مسرح الجريمة ودعم التحقيقات الجنائية.

كما تستأنس الدراسة بالمنهج التاريخي من أجل تتبع تطور استخدام التصوير الفوتوغرافي عبر مختلف المراحل، وكيف انتقل من كونه وسيلة تقنية بسيطة إلى أداة علمية دقيقة تُعتمد في مجال الإثبات الجنائي.

ويُساعد هذا الدمج بين المنهجين على تقديم رؤية شاملة ومتكاملة للموضوع، تجمع بين الوصف والتحليل من جهة، واستحضار التطور التاريخي من جهة أخرى.

خطة البحث:

وعلى إثر ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين، الفصل الأول بعنوان "الإطار العام للتصوير الفوتوغرافي في الطب الشرعي" والذي يشمل مبحثين، المبحث الأول حول "الإطار المفاهيمي للتصوير الفوتوغرافي في الطب الشرعي"، والمبحث الثاني حول "الإطار القانوني للتصوير الفوتوغرافي في الطب الشرعي"، أما الفصل الثاني فتحت عنوان "الإطار التقني والمهني للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي"، وقد ضم بدوره مبحثين، المبحث الأول حول "الإطار التقني للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي" والمبحث الثاني بعنوان "الإطار المهني للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي".

وقد ختمنا الدراسة بخاتمة ضمت مختلف النتائج المتوصل لها.

الفصل الأول:

الإطار العام للتصوير الفوتوغرافي في الطب الشرعي

تمهيد:

لا يقتصر التصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي على تصوير مشاهد الجريمة فحسب بل يساهم أيضا في إعادة بناء مشهد الجريمة حيث يتم تحليل الصور الملتقطة من أجل إعادة تشكيل الوقائع وفهم ملابسها بدقة وتلتقط صور مشاهد الجريمة أو الحوادث بشكل ملون بعدما كان الاعتماد في السابق على التصوير باللون الأسود والأبيض، يعد التصوير الفوتوغرافي في مجال الطب الشرعي موضوعا بالغ الأهمية في التحقيقات الجنائية إذ يجمع بين الفهم البصري والتحليل العلمي للطبيعة الإجرامية كما يستخدم كوسيلة دقيقة لتوثيق الأدلة المادية وحفظها بما يساهم في دعم مسار العدالة ومع التطور التكنولوجي، أصبح للتصوير دور أكبر في تسجيل الأدلة البصرية، حيث تم اعتماد العديد من الوسائل الحديثة مثل الكاميرات الرقمية وأنظمة المراقبة بالكاميرات، وقد اعتمد الباحثون والخبراء في المجال الجنائي على هذه التقنيات لما توفره من دقة وموضوعية في توثيق الوقائع.

وعليه، فإن التصوير الفوتوغرافي في الطب الشرعي يعد وسيلة إثبات علمية فعالة تساهم في إثبات الجريمة وتوضيح تفاصيلها أمام الجهات القضائية، ومن خلال هذا سنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي.

المبحث الثاني: الإطار القانوني للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي

وقد أسهم التصوير الفوتوغرافي في حفظ التاريخ وتوضيحه خلال المئتين سنة الماضية، إذ شمل تصوير كل شيء من المناظر الطبيعية إلى الأحداث التاريخية المهمة، وعندما قُدمت صورة فوتوغرافية لوثيقة مزورة وقُبلت كدليل في المحكمة سنة 1851، وُلد استخدام التصوير كأداة في التحقيقات الجنائية، وسرعان ما أصبح وسيلة مهمة في قضايا التعرف على الهوية وتحليل مسرح الجريمة.

أي شخص شاهد فيلم My Cousin Vinny (1992) يعرف كيف يمكن لصورة فوتوغرافية بسيطة أن تتخذ الموقف، ففي الفيلم يسافر المحامي غير المتمرس من نيويورك فينسنت لاغورديا "فيني" غامبيني مع خطيبته موناليزا فيتو إلى بلدة صغيرة في الجنوب لتمثيل ابن عمه في قضية قتل، وخلال أحداث الفيلم، يتسبب إصرار موناليزا على التقاط الصور بكاميرا جيب رخيصة في كثير من الإزعاج، إلا أن إحدى تلك الصور تُنتج في النهاية صورة تحمل مفتاح حل القضية.

وقد أصبح تصوير مسرح الجريمة تقنية متقدمة منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، ومنذ ذلك الحين أدت التطورات التكنولوجية الحديثة إلى توسيع نطاق استخدامه بشكل مستمر، خصوصا في مجال الطب الشرعي¹، حيث يعدّ التصوير الفوتوغرافي الجنائي (الشرعي) وسيلة عادلة ودقيقة لتسجيل مشاهد أو جسم ذي أهمية قانونية باستخدام الكاميرا، فالتصوير يعتبر أداة قيمة في توثيق مسرح الجريمة وشرح الأدلة للآخرين².

انطلاقا من هذا سيتم استعراض لمحة تاريخية عن التصوير الفوتوغرافي في الطب الشرعي كمطلب أول، ثم نتطرق إلى مفهوم التصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي

¹ Luco vs U.S., 64 U.S., 23 How, 515, 162, L. ED 545 (1859).

² Mendis NDNA، التصوير الفوتوغرافي الجنائي: المفاهيم والتطبيقات لتحسين فحص مسرح الجريمة، المجلة الطبية القانونية في سريلانكا، مج 09، ع 47، 2021، ص-ص 01-49.

كمطلب ثاني، بالإضافة إلى الأنواع والقياس للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي كمطلب ثالث.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي

إن أي بحث علمي لا يمكن الإلمام والإحاطة به ما لم يقف فيه الباحث على تأصيله من الوجهة التاريخية، ليدرك مدى التطور التاريخي لموضوع بحثه، فإدراك حاضر البحث وتطور مستقبله لا يتمان إلا بمعرفة الأصول التاريخية لفكرة البحث وجذورها، وهو ما دفعني لدراسة التطور التاريخي للتصوير الفوتوغرافي في الطب الشرعي الذي لم يكن على صورته الحالية عند ظهوره في أول الأمر، بل مر بمراحل عديدة وكل مرحلة من هذه المراحل تركت بصمتها المميزة على وسيلة الإثبات وصبغتها الخاصة، وهذا ما سنبينه من خلال ما يلي:

يعدّ التصوير الجنائي، المعروف أيضا بتصوير مسرح الجريمة أو التصوير القضائي، تطبيقا متخصصا للتقنيات الفوتوغرافية يستخدم لتوثيق مسارح الجرائم، والأدلة المادية، والمشتبه فيهم، والعناصر المرتبطة بهم، وذلك لأغراض التحقيقات الجنائية، والإجراءات القانونية، والأرشفة¹.

قد بدأ تاريخه في منتصف القرن التاسع عشر، بعد وقت قصير من اختراع Daguerreotype سنة 1839، حيث ظهرت أولى استخداماته المعروفة في السجون الأوروبية لالتقاط صور المجرمين والمشتبه فيهم².

¹ مجلة علوم الأسنان الجنائية، د.ب.ن، مج 10، ع 01، يناير-أبريل 2018، ص ص 02-04، مترجم عن الإنجليزية.

² المركز الوطني لتقنية العلوم الجنائية (NFSTC)، مكتب المساعدة القضائية (BJA)، د.ب.ن، د.س.ن، ص ص 01-19، مترجم عن الإنجليزية.

وقد أصبح التصوير ركنا حيويًا في البحوث الجنائية، إذ ارتبطت أسس البحث الجنائي الحديث ارتباطًا وثيقًا بالتصوير سواء لتسجيل ما تراه العين من الأدلة الجنائية أو لاكتشاف أدلة ما كان يمكن رؤيتها بالعين المجردة¹.

ظهرت التطورات التأسيسية لمجال التصوير الجنائي خلال أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع، عندما كان مسؤولو السجون في Belgium من الرواد في تصوير النزلاء، وتلت ذلك ممارسات مماثلة في Switzerland سنة 1852 على يد Carl Durheim، الذي وثق المتشردين الموقوفين في مدينة Bern، وكذلك في United Kingdom داخل سجن بريستول تحت إدارة James Gardener².

وبحلول سنة 1851، اكتسب التصوير الجنائي اعترافًا قانونيًا في بلجيكا عندما تم قبول صورة لوثيقة مزورة كدليل في قاعة المحكمة، مما يمثل انتقاله من مجرد توثيق إلى أداة إثبات.

شهدت سبعينيات القرن التاسع عشر تطورات كبيرة، حيث تطور التصوير الفوتوغرافي إلى طريقة منهجية لتحليل مسارح الجرائم وتحديد المشتبه بهم، مدفوعًا بتحسينات مثل عملية مستحلب الجيلاتين، والتدابير التشريعية مثل قانون الوقاية من الجرائم البريطاني لعام 1871، والذي أدى إلى جمع أكثر من 43,000 صورة للسجناء بحلول عام 1872³.

كان عالم الجريمة الفرنسي ألفونس بيرتيلون شخصية محورية في أواخر القرن التاسع عشر، حيث قام في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر بتطوير نظام

¹ سالم عبد الجبار، التصوير الجنائي، مطبعة شفيق، ط 01، بغداد، 1970، ص 06.

² مجلة علوم الأسنان، مرجع سابق.

³ هاك، جوناثان دبلو، تحليل الفيديو الجنائي والقانون، عرض تقديمي في دورة تدريب LEVA، د.ب.ن، 2005، ص 20.

بيرتيلون، وتوحيد صور المجرمين "المعروفة بالتصوير الإشاري"، وإدخال توثيق منظم لمسرح الجريمة لتوفير سجلات بصرية "دقيقة وكاملة ومحايدة" للاستخدام في قاعات المحكمة¹.

وقد أكد هذا النهج على القياسات الأنثروبولوجية إلى جانب الصور الفوتوغرافية، مما أثر على ممارسات الشرطة العالمية وحول التركيز من الصور الشخصية إلى لقطات تفصيلية للمشاهد، بما في ذلك اللقطات المقربة للجروح والأدلة².

وشملت الابتكارات التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين:

- أول صورة فوتوغرافية لموقع الحادث في عام 1875؛
- صور فوتوغرافية للإصابات تم قبولها في المحكمة بحلول عام 1879؛
- المقارنات الفوتوغرافية للرصاص في قضايا عام 1902.

شهد القرن العشرون انتشاراً أوسع وتطوراً تكنولوجياً، حيث أصبح التصوير الجنائي جزءاً لا يتجزأ من بروتوكولات طب الأسنان الجنائي، وتحليل بصمات الأصابع التي تم تصويرها في وقت مبكر من عام 1911، وحتى إنفاذ قوانين السرعة عبر أجهزة التسجيل الفوتوغرافي في عام 1910.

بحلول منتصف القرن، دخلت تسجيلات الفيديو إلى المحاكم في عام 1951، وواجه التصوير الرقمي أول تحدٍ له من حيث القبول في جلسة استماع فري عام 1991، مما مهد الطريق للتحسينات الحديثة مثل التعرف على الوجه.

¹ طه عبد الناصر رمضان، بفضل عذا الاختراع وقع مجرمون كثيرون في قبضة الشرطة، على الموقع: <https://www.alarabiya.net/last-page/2019/09/24/>، تم الاطلاع في: 2026/05/09، على الساعة: 19:21.

² العين الجنائية والعقل العام، نظام بيرتيلون لتصوير مسرح الجريمة التاريخ الثقافي، مج 08، ع 01، د.س.ن، ص 08.

اليوم، لا يزال التصوير الجنائي يشكّل حجر الزاوية في العدالة الجنائية، حيث يوازن بين المبادئ التقليدية والأدوات الرقمية لضمان سجلات دقيقة وغير قابلة للتلاعب، تدعم التحقيقات وتؤدي إلى إدانات صحيحة في جميع أنحاء العالم.

المطلب الثاني: مفهوم التصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي

التصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي أو كما يطلق عليه التصوير الجنائي هو تخصص في علم الجريمة يركز على التقاط وتوثيق وحفظ الأدلة المرئية من مسرح الجريمة أو الحادث إلى داخل مصالح الطب الشرعي، هدفه الرئيسي هو توفير سجل مفصل ودقيق للأحداث، وهو بالغ الأهمية أثناء التحقيقات والإجراءات القضائية على عكس التصوير التقليدي، حيث يتطلب التصوير الجنائي منهجا تقنيا دقيقا لضمان التقاط التفاصيل الرئيسية لمسرح الجريمة بأقصى قدر من الدقة¹.

الفرع الأول: التعريف اللغوي للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي:

التصوير: هو من الفعل "صور" ويعني صناعة الصورة، أو نقشها، أو مضاهاة خلقه الله، يشمل المعنى اللغوي رسم، أو نحت، أو نقش، أو تجسيم هيئة الأشياء أو الأشخاص على لوح أو حائط كما يطلق على تشكيل المادة².

الفوتوغرافي: الفوتوغرافيا لغة هي كلمة يونانية الأصل مركبة من شقين: فوتو (photo) وتعني الضوء، وغراف (Graph) وتعني الرسم أو الكتابة، بناء على ذلك فإن

¹ شركة Sirchie، Crime Scene Documentation and Photography، دليل تقني، الولايات المتحدة الأمريكية، 2017، ص 179.

² محمد بن أحمد، أحكام التصوير في الفقه الإسلامي، دار طبية للنشر والتوزيع، الرياض، ط 01، 2000، ص 327.

الفوتوغرافيا لغة تعني "الرسم بالضوء" أو "الكتابة بواسطة الضوء" والمقصود بها إنتاج صور مستديمة للأشياء باستقبال الضوء المنعكس عنها¹.

الطب الجنائي أو (الشرعي): مصطلح "الطب" هو ما يتعلق بالصحة والوقاية، ومصطلح "الشرعي" ما يتعلق بالقانون².

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي:

المقصود بالتصوير الفوتوغرافي اصطلاحاً هو أخذ صورة ثابتة ومعبرة للهدف لأجل إثبات المعلومة، يتم بواسطة آلة التصوير، وهي جهاز يختلف من حيث النوع والحجم باختلاف نوع المهمة³.

والتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي هو جزء أساسي من الأدلة الدائمة والشاملة التي يتم الاستعانة بها في المحاكم لإثبات أو نفي حقيقة أو استفسار، حيث يمكن الرجوع إلى الصور المأخوذة لمسرح الجريمة والإجابة عن بعض التساؤلات اللاحقة، فالصور هي كتاب مفتوح يعبر عن الواقع بدون حذف أو إضافة⁴.

حيث يتمثل دور المصور الجنائي في تصوير مسرح الجريمة والآثار المتخلفة عن المجني عليه والإصابات والجروح إن وجدت والوضع الذي هو عليه⁵.

¹ <https://www.sciencedirect.com: topic /medicine-and-dentistry /forensic-medicine>.

² عبد القادر تيزي، الطب الشرعي على ضوء القانون والاجتهاد القضائي، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، مج 07، ع 02، 2021، ص 62.

³ عبد الرحمان ميلودة، التصوير الخفي كإجراء تحقيق قضائي خاص -دراسة مقارنة-، مجلة الحقوق والحريات، جامعة سعيدة، الجزائر، مج 10، ع 01، 2022، ص 1654.

⁴ هشام عبد الحميد فرج، معاينة مسرح الجريمة، منتدى إقرأ الثقافي، مصر، 2007، ص 122-123.

⁵ جواد النابهي، الشاهد الصامت ودوره في كشف الجريمة، على الموقع: <https://alqadaeya-ye.net/?p=6059>، تم الاطلاع في: 2026/05/10، على الساعة: 10:41.

أما الطب الجنائي فيعرف بأنه مجموعة القواعد والتقنيات الطبية والبيولوجية التي تستخدم لحل المشاكل القضائية والوصول إلى حقيقة يبحث عنها القاضي تتعلق بدليل الجريمة ونسبتها إلى شخص كما يستخدم الطب الشرعي للتعرف على الجثث المجهولة الهوية خلال الكوارث الطبيعية¹.

وللطب الجنائي مسميات ومترادفات كثيرة في الدول العربية مثل الطب القضائي والطب الشرعي والطب القانوني والطب العدلي وطب المحاكم، وهذه المسميات موجودة أيضا في الدول الأجنبية مثل: Medical Forensic Medicine, Legal Medicine, Jurisprudence².

حيث أثناء قيام تصوير الموقع يجب مراعاة أن يتم البدء بالتصوير بأسرع وقت ممكن وتوثيق التصوير بسجل خاص وأن يكون التصوير بعدة مستويات (مستوى عام ومتوسط وقريب)، وأن يتم تصوير الدليل في مكانه قبل جمعه وتغليفه، والحرص على تصوير الأجسام والأماكن التي تعزز شهادات الشهود في مسرح الجريمة، وتصوير البصمات قبل رفعها³، فالصور تشكل تسجيل دائم للحقيقة ولهذا السبب هي مهمة جدا للتحقيق الجنائي⁴.

ويمكن إجمال فوائد التصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي فيما يلي⁵:

¹ عبد القادر تيزي، مرجع سابق، ص 62.

² إبراهيم صادق الجندي، الطب الشرعي في التحقيقات الجنائية، ط 01، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000، ص 07.

³ علاء جمال يوسف شريم، أدلة مسرح الجريمة وحجبتها في الإثبات الجنائي دراسة مقارنة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2021، ص 34.

⁴ سالم عبد الجبار، مرجع سابق، ص 10.

⁵ سالم عبد الجبار، مرجع سابق، ص 18-19.

- تعتبر الصور الجنائية سجلا ثابتا لمساح الجرائم والمبرزات الجرمية والآثار التي يتركها الجناة فهي تبقى مدة طويلة من الزمن ويمكن الرجوع إليها.
- تسهيل عملية المقارنة بالأشياء الأصلية كآثار بصمات الأصابع والأقدام التي تصور في مساح الجرائم مع طبعات أصابع وأقدام المتهمين.
- التصوير يمكن من رؤية الأشياء التي لا نراها بالعين المجردة وذلك لتصويرها باستخدام الأشعة ما فوق البنفسجية أو الأشعة الجانبية كالكتابات السرية وآثار البارود غير المرئية أو آثار طبعات الأصابع غير المنظورة والتي على السطوح متعددة الألوان.

ويعتبر تصوير مسرح الجريمة مكملًا للوصف الكتابي وهو من أهم إجراءات المعاينة الفنية الحديثة لمسرح الجريمة، سواء بواسطة أجهزة التصوير الفوتوغرافي، أو أجهزة الفيديو، حيث يظهر الأثر الجنائي وكل تفاصيل مسرح الجريمة بصفة مرئية وبشكل يفوق الوصف الكتابي، ويمكن الرجوع إلى الصور الفوتوغرافية أو جهاز الفيديو في إطار التحقيق للكشف عن أمور لم تكن قد عاينتها فرقة مسرح الجريمة، كما أن له أهمية بالغة في إعادة تمثيل الجريمة¹.

¹ جمال الدين لزرق مباركي، إجراءات البحث الفني والتقني للشرطة العلمية بمسرح الجريمة، مجلة متون، جامعة سعيدي، الجزائر، مج 08، ع 04، 2017، ص 684.

المطلب الثالث: الأنواع والقياس للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي

الفرع الأول: أنواع التصوير الفوتوغرافي الجنائي:

تبدأ مراحل تصوير مسرح الجريمة في تقدم فرقة التصوير الجنائي، حيث تقوم بتصوير جميع أركان مسرح الجريمة، وجميع الآثار المادية المتواجدة به، وهذا دون تحريك أو تغيير لأي أثر بالمكان لتبيان الحالة التي ترك فيها الجاني مسرح الجريمة، ثم يتم وضع أعمدة مرقمة أمام كل أثر حيث يتم إعادة تصوير مسرح الجريمة بمعية هذه الأعمدة حتى تظهر بأن لكل أثر رقمنا معيناً، ونصل إلى آخر مرحلة من التصوير عندما تقوم فرقة رفع البصمات برفع الآثار الجنائية من مكانها فإن المصور يقوم بتصوير هذه اللحظة لتبيان الدقة في العمل وتحديد أن الأثر قبل تلك اللحظة لم يتم تحريكه من مكانه حتى لا تسقط قيمته لدى العدالة¹.

تعدّ صور مسرح الجريمة من الوسائل الأساسية في التوثيق الجنائي، ولا يقتصر استخدامها على علوم الأدلة الجنائية فقط، بل يمتد إلى مجالات أخرى، وهي أداة فعّالة لتزويد المحققين والمحامين وخبراء التأمين بمعلومات دقيقة وموثوقة، تنقسم صور مسرح الجريمة إلى ثلاثة أنواع رئيسية: الصور العامة، الصور المتوسطة، والصور القريبة.

أولاً: الصور العامة (Overview Photographs):

تُستخدم الصور العامة لالتقاط المشهد الكامل لمسرح الجريمة، حيث تُظهر العلاقة بين موقع الجريمة ومحيطه العام، غالباً ما تُلتقط هذه الصور من زاوية مرتفعة، مثل الشرفات أو أسطح المباني أو سلاسل الإطفاء أو حتى من الطائرات، حسب طبيعة الموقع، تهدف هذه الصور إلى: (الملحق رقم 01)

¹ بن الدين فاطمة، دور الشرطة العلمية في مسرح الجريمة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، مج 15، ع 04، 2022، ص 677.

- تقديم رؤية شاملة للمكان
 - ربط مسرح الجريمة بالبيئة المحيطة
 - تسهيل فهم المشهد من قبل القاضي أو هيئة المحكمة.
- كما يمكن أن تتضمن صورًا خارجية وداخلية، وتُظهر المنطقة التقريبية المحيطة بموقع الجريمة، وقد تُستخدم صور الأشخاص الموجودين في الموقع لاحقًا للتعرف على الشهود أو المشتبه بهم¹.

ثانيًا: الصور المتوسطة (Midrange Photographs):

- تُستخدم الصور المتوسطة لربط الأدلة بموقعها داخل مسرح الجريمة، حيث تُظهر موقع الدليل بالنسبة لبقية عناصر المشهد، مثال ذلك: (الملحق رقم 02 و 03)
- موقع السكين بالنسبة لإطار الباب
 - موقع بقع الدم بالنسبة للمكان العام.
- وهي تمثل مرحلة انتقالية بين الصور العامة التي تُظهر المشهد ككل، والصور القريبة التي تُظهر التفاصيل الدقيقة.

ثالثًا: الصور القريبة (Close-up Photographs):

- تُستخدم الصور القريبة لتوثيق الأدلة بشكل دقيق ومفصل، مثل: (الملحق رقم 04)
- الجروح على جسم الضحية؛
 - الأرقام التسلسلية للأدوات (مثل السكين).
- يجب التقاط الصورة قبل تحريك أي دليل، ثم التقاط صورة أخرى مع استخدام مقياس (مثل المسطرة) لتحديد الحجم بدقة².

¹ Kumar N, et al forensic photography concepts and application for better Crime scene Examination. Int J forensic Sci 2023, 8(1):000286.

الفرع الثاني: القياس التصويري الجنائي (Forensic Photogrammetry):

يُقصد به استخدام تقنيات التصوير لاستخراج قياسات دقيقة من الصور، ويُستخدم في إعادة بناء مسرح الجريمة أو الحوادث بشكل ثلاثي الأبعاد، يساعد هذا الأسلوب في:

- تحديد المسافات والمواقع
- تقدير أبعاد المشتبه به (مثل الطول والموقع)
- تحليل مسارات الرصاص؛
- دراسة بقع الدم وآثار الإطارات والأحذية
- كما يمكن استخدامه حتى بعد مرور سنوات لاستخراج معلومات جديدة من الصور.

وينقسم إلى نوعين:

- 1-القياس التصويري القريب: باستخدام كاميرات عادية لإنشاء نماذج ثلاثية الأبعاد.
- 2-القياس التصويري الجوي: باستخدام الطائرات لرسم الخرائط الطبوغرافية.

وتُستخدم أدوات مثل: المساطر (6 أو 12 بوصة)، مقاييس خاصة ببصمات الأسنان أو الأصابع، أشرطة القياس (25 و100 قدم)¹.

² Kumar N, Op.cit.

¹ Kumar N, Op.cit.

المبحث الثاني: الإطار القانوني للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي

يُعتبر التصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي وسيلة إثبات علمية مشروعة وضرورية لتشخيص الإصابات، توثيق الجثث، ومسرح الجريمة، بشرط التقيد بقواعد قانونية صارمة لضمان مشروعية الدليل، حيث يجب أن توثق الصور الحقيقة دون تعديل (مونتاج)، مع ضرورة استخدام مقاييس (مسطر) رسمية، والالتزام بالحيادية وتوثيق زوايا التصوير بدقة.

سنتطرق في هذا المبحث للقانون الفرنسي كنموذج في (المطلب الأول)، والقانون المصري كنموذج في (المطلب الثاني)، والتشريع الجزائري في (المطلب الثالث).

المطلب الأول: في القانون الفرنسي

يخضع التصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي في فرنسا لإطار قانوني صارم يوازن بين ضرورة الكشف عن الحقيقة الجنائية وحماية الحقوق الأساسية للأفراد، ولا سيما الحق في الخصوصية وحرمة الجسد.

الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي:

قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي (Code de procédure pénale): يمنح ضباط الشرطة القضائية والخبراء المكلفين (بما في ذلك أطباء الطب الشرعي) الحق في تصوير مسرح الجريمة، والأدلة المادية، وجثث الضحايا، أو حتى المشتبه بهم، كجزء من إجراءات التحقيق والتحري لتوثيق الأدلة¹.

¹ France, Légifrance : le service public de la diffusion du droit, site officiel du gouvernement français, consulté sur : legifrance.gouv.fr, le 20/04/2026.

حيث يعاقب القانون على التقاط صور شخص في مكان خاص دون موافقته، ومع ذلك يتم استثناء التصوير الجنائي إذا تم بناءً على أمر قضائي أو لضرورة التحقيق (أوامر النيابة العامة)¹.

الفرع الثاني: قواعد التصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي في القانون الفرنسي:

تتمثل في¹:

الشرعية والضرورة: يجب أن يهدف التصوير إلى توثيق أدلة (آثار غير مرئية، جروح، وضعية الجثة) للكشف عن الجريمة.

التوثيق الفني: يتم استخدام آلات تصوير احترافية لتسجيل مسرح الجريمة بشكل دقيق، وتعتبر هذه الصور أدلة إثبات علمية، خاصة عند عدم وجود مونتاج أو تلاعب بها.

الاحترافية والسرية: يلتزم أطباء الطب الشرعي بضوابط مهنية تمنع نشر الصور أو تداولها خارج إطار التحقيق القضائي، لانتهاكها حرمة الموتى وخصوصية الضحايا.

حالات خاصة: في حالة الضرورة القصوى للكشف عن الحقيقة، يجوز لوكيل الجمهورية الإذن بالتصوير الخفي، لا يجوز استخدام صور الضحايا أو المشتبه بهم في الطب الشرعي في وسائل الإعلام دون إذن قضائي واضح، نظراً لحماية الحق في الصورة.

¹ Loi N° 78-17 du 06 janvier 1978 relative à l'information, aux fichiers et aux libertés.

المطلب الثاني: في القانون المصري

يخضع التصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي في القانون المصري لإطار قانوني صارم يوازن بين ضرورة توثيق الأدلة لكشف الحقيقة الجنائية، وبين حماية حرمة الحياة الخاصة وكرامة المتوفى، يستند هذا الإطار إلى الدستور، قانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية.

الفرع الأول: الأساس القانوني للتصوير الجنائي (مشروعية الإجراء):

تصوير مسرح الجريمة: يُعد تصوير مسرح الجريمة والجثث إجراءً جوهرياً من إجراءات التحقيق التي تباشرها النيابة العامة أو من تنتدبهم من خبراء الطب الشرعي والأدلة الجنائية، ويستند ذلك إلى سلطة التحقيق في إثبات الجرائم (المادة 442 من التعليمات العامة للنيابات).

التصوير بإذن النيابة: يجب أن يتم التصوير تحت إشراف قضائي، خاصة عند نقل الجثة أو تشريحها، لضمان حجية الصور كدليل علمي أمام القضاء.

أهمية التوثيق: يهدف التصوير إلى تسجيل الآثار المادية (الجثة، البصمات، الملابس) في حالتها الأصلية قبل التحريك¹.

الفرع الثاني: الضوابط والقيود (حرمة الحياة الخاصة وكرامة الجثة):

حرمة الموتى: يحظر القانون المصري انتهاك حرمة الجثث أو تصويرها بشكل غير لائق (المادة 309 مكرر من قانون العقوبات)، حيث تعتبر كرامة الإنسان ممتدة بعد وفاته.

¹ عبد الرحيم لحرش، عبد الكريم رزاق، وسائل التحقيقات العلمية الحديثة، مجلة القانون والتنمية المحلية، أدرار، الجزائر، مج 01، ع 02، 2019، ص 104-122.

حظر التصوير الشخصي: تصوير الأشخاص (أو جثامينهم) في أماكن خاصة دون إذن يُعد اعتداءً على الخصوصية.

انتشار الصور: يعاقب القانون (المادة 309 مكرر أ) بالحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة تصل إلى 50 ألف جنيه على تداول أو نشر صور تم التقاطها دون موافقة في مكان خاص¹.

الفرع الثالث: حجية الصور الفوتوغرافية في الإثبات:

التصوير هو دليل علمي يقطع في الإثبات إذا تم بدون مونتاج أو تلاعب، يتم توثيق الصور بوجود مقياس رسم (مسطرة) لبيان الحجم الحقيقي للآثار المادية (الجروح، شظايا القذائف)².

الفرع الرابع: الحالات الاستثنائية:

التصوير المسموح به هو الذي يتم في إطار التحقيق الرسمي، بينما يُحظر تصوير المشاهد التي تسيء للمواطنين أو تخل بالآداب العامة، ويعد تصوير الأطفال دون موافقة كتابية ممنوعاً، باختصار، التصوير الجنائي في مصر مشروع وموثق قانوناً بشرط أن يتم بواسطة جهات التحقيق (الطب الشرعي/النيابة) ولأغراض قضائية، مع الحفاظ على كرامة المتوفى وخصوصية مسرح الجريمة³.

¹ المادة 309 مكرر من قانون العقوبات المصري، المتعلقة بانتهاك حرمة الحياة الخاصة، قانون رقم 58 لسنة 1937 المعدل بالقانون رقم 37 لسنة 1972، المتعلقة بتجريم انتهاك حرمة الحياة الخاصة عن طريق التسجيل أو التصوير أو نقل المحادثات بغير رضا صاحبها، ج ر، ع 156، الصادرة في 05 أغسطس 1937.

² MJLE Journals, Egyptian Knowledge Bank, mjle.journals.ekb.eg, consulté le: 20/04/2026.

³ أساس للمحاماة والاستشارات القانونية، على الموقع: asaslawfirm.com، تم الاطلاع في: 2026/04/21.

المطلب الثالث: في التشريع الجزائري

إذا كان المشرّع قد أحاط الصورة والحياة الخاصة للإنسان بصفة عامة بحماية موضوعية في إطار أحكام قانون العقوبات تمنع انتهاكها، فإن هذه الحماية ليست مطلقة، إذ يجوز للسلطة القضائية، في إطار التحقيق في الجرائم، التقاط الصور وتسجيل الأحاديث الخاصة من أجل جمع الأدلة والبحث عن مرتكبي الجرائم وتقديمهم للمحاكمة.

ولا يطرح مثل هذا الاستثناء الممنوح للسلطة القضائية أي إشكال، باعتبار أن المشرّع قد أحاطه بضمانات عديدة، كما أن الموازنة بين المصالح في المجتمع تُغلب ضرورة حفظ النظام العام ومكافحة الإجرام على حرمة الحياة الخاصة والحقوق الشخصية الأخرى، كالحق في الصورة.

ولم تكن إجراءات استنباط الأدلة عن طريق تسجيل الأحاديث الخاصة والتقاط الصور مقننة في إطار قانون الإجراءات الجزائية إلى غاية تعديل سنة 2006، والذي بموجبه استُحدث الفصل الرابع بعنوان: "في اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور"، وقد نصّت هذه المواد على العديد من الضمانات والشروط التي يجب توافرها من أجل اللجوء إلى هذا الإجراء¹.

إن أهم ضمانات نصّ عليها المشرّع من أجل حماية الحياة الخاصة في إطار التحقيقات القضائية، هي عدم اللجوء إلى هذه الإجراءات إلا في إطار تحقيق قضائي وبإذن من السلطة القضائية.

¹ عادل ضويفي، الإطار القانوني لحماية الصورة في التشريع الجزائري، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 15، ع 4، 2024، ص 114.

فلا يجوز لضابط الشرطة القضائية أو غيره اللجوء إلى اعتراض المراسلات، أو تسجيل الأحاديث الخاصة، أو التقاط الصور، إلا بموجب إذن مكتوب صادر عن وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق، حسب الحالة¹.

ونظرًا لأهمية هذه الضمانة كشرط لحماية الحياة الخاصة، فقد نصّ عليها المشرع في دستور سنة 2020 بموجب المادة 47، التي تتحدث عن الحق في الحياة الخاصة، والتي جاء فيها: "لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة وشرفه، لكل شخص الحق في سرية مراسلاته واتصالاته الخاصة بأي شكل كانت، لا مساس بالحقوق المذكورة في الفقرتين الأولى والثانية إلا بأمر معلل من السلطة القضائية".

لحماية الصورة في إطار التحقيقات القضائية، لا يجوز اللجوء إلى هذا الإجراء إلا في إطار التحقيق القضائي، وذلك نظرًا لدور السلطة القضائية في حماية الحقوق والحريات العامة، وهذا طبقًا للمادة 164 من الدستور التي أناطت بالقضاء مهمة حماية المجتمع وحريات وحقوق المواطنين وفقًا للدستور.

غير أن قانون الإجراءات الجزائية لم ينص على وجوب تعليل الإذن الصادر عن وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق، على خلاف ما اشترطته المادة 47 من الدستور، مما يطرح تساؤلًا حول مدى اشتراط تسبيب هذا الإذن لضمان مشروعيته القانونية، خصوصًا وأن قانون الإجراءات الجزائية قد نص صراحة على ضرورة تسبيب بعض الأوامر الأخرى مثل الأمر بالإيداع.

كما أن هذا الإذن الصادر عن وكيل الجمهورية لا يُعد أمرًا قضائيًا ولا يقبل الطعن بالاستئناف أمام أي جهة، على غرار بعض الأوامر القضائية الأخرى، فهو إذن يدخل ضمن السلطة التقديرية لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق، الذي يصدره بعد التأكد من

¹ عادل ضويفي، مرجع سابق، ص 114.

توفر الشروط القانونية، حيث يمكنه الترخيص بهذا الإجراء إذا كان ضروريًا للحصول على الأدلة، أو رفضه حسب كل حالة.

خلاصة الفصل:

يتناول هذا الفصل الأسس العامة للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي باعتباره أداة محورية في توثيق الوقائع المرتبطة بالجريمة، حيث يساهم في نقل صورة دقيقة وموضوعية لمسرح الحادث وما يحتويه من أدلة مادية، ويبرز هذا المجال بوصفه مزيجًا بين الجانب العلمي والتقني، إذ يخضع لقواعد منهجية تضمن الحفاظ على المعطيات كما وُجدت دون تعديل أو تحريف، كما يعرض الفصل الإطار المفاهيمي للتصوير الجنائي، مبررًا دوره في دعم التحقيقات من خلال تثبيت الأدلة بصريًا، بما يسمح بإعادة تحليلها لاحقًا واستعمالها في مختلف مراحل الدعوى.

وقد تم التطرق إلى التطور الذي عرفه هذا المجال، خاصةً مع الانتقال إلى التقنيات الرقمية التي حسّنت جودة الصور ووسّعت إمكانيات معالجتها وتخزينها، ويتناول الفصل أيضًا أبرز أنواع التصوير المعتمدة في الطب الجنائي، سواء تلك المرتبطة بالتصوير التقليدي أو التقنيات المتقدمة كالأشعة فوق البنفسجية وتحت الحمراء، إضافةً إلى استخدام مصادر الضوء الخاصة، والتي تُمكن من الكشف عن آثار لا تُرى بالعين المجردة.

كما تم عرض تصنيفات صور مسرح الجريمة من حيث الشمولية والتفصيل، بما يضمن توثيقًا متكاملًا للعلاقة بين الأدلة ومحيطها، ومن الناحية القانونية، يؤكد الفصل على أن القيمة الإثباتية للصورة الفوتوغرافية ترتبط بمدى احترام الضوابط العلمية والمهنية أثناء التقاطها، مما يعزز من مصداقيتها أمام القضاء، وبذلك يخلص إلى أن التصوير

الفوتوغرافي يُعدّ عنصرًا أساسيًا في العمل الجنائي، لما يوفره من دعم علمي دقيق في سبيل كشف الحقيقة.

الفصل الثاني:

الإطار التقني والمهني للتصوير الفوتوغرافي في الطب
الجنائي

تمهيد:

لم يعد التصوير الفوتوغرافي في سياق الطب الجنائي مجرد وسيلة تكميلية لتوثيق الإصابات، بل استحال أداة قانونية وعلمية محورية تجسر الهوة بين التشخيص الطبي والبرهان القضائي، ففي قضايا التعذيب والاعتداءات والوفيات المشتبه بها، تتحول الصورة من مجرد لقطة بصرية إلى "شاهد صامت" يمتلك قدرة استثنائية على تخليد آثار الجريمة التي قد تتدنر مع مرور الوقت أو تتغير معالمها بفعل عوامل الاستشفاء الطبيعي أو التحلل.

إن الانتقال من التوثيق المكتوب إلى التوثيق البصري الجنائي يستلزم الانضباط بمنظومة متكاملة من المعايير التقنية، حيث لا تقتصر جودة الصورة على وضوحها فحسب، بل تمتد لتشمل مدى مطابقتها للبروتوكولات الدولية وعلى رأسها "بروتوكول اسطنبول" و"معايير الإنتربول" التي تضمن نزاهة الدليل وعدم قابليته للطعن أمام المحاكم.

يستعرض هذا الفصل الركائز الأساسية التي يقوم عليها التصوير الجنائي، بدءاً من الضوابط التقنية المتعلقة بضبط الإضاءة، والزوايا، واستخدام مقاييس الرسم الجنائية (Scales) لضمان الدقة المتناهية، وصولاً إلى الإطار المهني والأخلاقي الذي يحكم التعامل مع الضحايا والناجين، كما يسلط الضوء على التحديات الحديثة التي فرضها التحول الرقمي، وكيفية الحفاظ على "سلسلة الحيازة Chain of Custody" للأدلة الرقمية لضمان عدم التلاعب بها، مما يجعل من الصورة دليلاً دامغاً يخدم العدالة ويعزز من مصداقية تقرير الطب الشرعي، حيث سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى الإطار التقني للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي كمبحث أول والإطار المهني للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي كمبحث ثاني.

المبحث الأول: الإطار التقني للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي

تعتبر الصور الفوتوغرافية مكونا أساسيا في التقييمات الطبية القانونية، فهي تعزز التقارير المكتوبة، وتقدم سجلا مرئيا للندوب والإصابات، وتدعم التقارير الطبية، ولا يعني غياب الصور أو الفشل في التقاط صورة جيدة للإصابة أن التقييم غير ذي قيمة أو أن الإصابة غير موجودة، ومع ذلك، فإن ممارسات التصوير الجيدة تساهم بشكل كبير في تقوية مسار القضية.

يمكن أيضا تطويع معايير "بروتوكول إسطنبول" الخاصة بالنقاط الصور حصوريا لتشمل التقييمات الطبية القانونية التي تُجرى عن بُعد (على سبيل المثال، عبر منصات الفيديو الآمنة بدلا من المقابلة المباشرة)، وتتطلب إجراءات التقييم عن بعد اعتبارات إضافية، مثل ضمان وجود بروتوكولات صارمة للتخزين والسرية، وضمان الأمن قبل وبعد التقاط الصور، علاوةً على ذلك، يمكن الحصول على الصور عبر منصات الفيديو على الهاتف أو الجهاز اللوحي أو (Screen Shot) وغيرها¹.

المطلب الأول: الإرشادات الأساسية لالتقاط الصور الجنائية للإصابات والجروح الجسدية

الفرع الأول: بروتوكول تسمية الصور (Labeling Protocol):

يجب أن تخضع كل صورة يتم التقاطها لنظام تسمية دقيق يضمن سهولة الرجوع إليها وتحديد هويتها، مع تضمين البيانات التالية في كل صورة²:

¹ Physicians for Human Rights, Basic Guidelines for Taking Forensic Photographs of Physical Injuries and Wounds, Physicians for Human Rights, 09/05/2026.

² Guidelines for Forensic Photography, 2022, Op.cit.

- التاريخ والوقت: سواء عبر الختم الرقمي التلقائي للكاميرا، أو كتابتهما على ورقة تظهر في الكادر.
- رقم التعريف (ID) أو اسم الناجي/القضية: لضمان ربط الصورة بالملف الصحيح.
- رقم التعريف (ID) أو اسم المصور: لتحديد المسؤول عن التقاط الدليل.
- العنوان: موقع التقاط الصورة (بشرط عدم انتهاك معايير السرية).
- ترقيم الإصابات: رقم محدد لكل جرح أو إصابة (مثلا الإصابة رقم 1، الإصابة رقم 2).
- رقم الصورة: تسلسل الصورة الخاصة بتلك الإصابة.
- مثال على التسمية: قد تسمى الصورة بالرمز 245.3.2، حيث يرمز الرقم 245 إلى رقم القضية، والرقم 3 إلى رقم الإصابة، والرقم 2 إلى تسلسل الصورة لهذه الإصابة.

الفرع الثاني: بروتوكول التخزين الآمن والسري للصور:

للحفاظ على سلامة الأدلة وخصوصية الناجين، يتم اتباع الإجراءات التالية:

- التشفير: يجب تخزين كافة الصور في مجلدات مشفرة ومحمية بكلمات مرور قوية.
- التخزين غير المتصل: يفضل تخزين النسخ الأصلية على وسائط تخزين خارجية (مثل Hard Drive) تحفظ في خزائن مغلقة، أو استخدام سحابة رقمية (Cloud)، ذات معايير أمان عالية جدًا.¹

¹ - Physicians for Human Rights, Basic Guidelines for Taking Forensic Photographs of Physical Injuries and Wounds, Physicians for Human Rights, المرجع السابق,

- **حظر الأسماء الصريحة:** يجب عدم استخدام أسماء الناجين الصريحة في أسماء الملفات الرقمية، والاستعاضة عنها بالأكواد الرقمية المعتمدة في البروتوكول أعلاه.¹
- **تحديد الصلاحيات:** لا يسمح بالوصول إلى هذه الصور إلا للأشخاص المخولين فقط (مثل الفريق القانوني أو الطبي المختص).
- **المحو الآمن:** عند نقل الصور من الكاميرا أو الهاتف إلى وحدة التخزين الآمنة، يجب مسح الصور من الجهاز الأصلي فوراً لضمان عدم تسربها في حال ضياع الجهاز أو سرقة.

الفرع الثالث: نموذج سجل سلسلة الحيازة (Chain of Custody Form):

يستخدم هذا النموذج لتتبع حركة الدليل (الصور) وضمان عدم العبث به من لحظة التقاطه حتى تقديمه للجهات المختصة.

نموذج سجل تداول الأدلة الرقمية

بيانات القضية	
أدخل الرقم هنا	رقم القضية:
أدخل الاسم أو الكود	اسم كود الناجي
مجموعة صور جنائية لإصابات جسدية (عدد الصور)	وصف الدليل

-1 -Physicians for Human Rights, Basic Guidelines for Taking Forensic Photographs of Physical Injuries and Wounds, Physicians for Human Rights, المرجع السابق.

المطلب الثاني: المتطلبات الفنية واللوجستية لتوثيق الإصابات

- ضمان بيئة التقييم: يجب ضمان أن يكون مكان إجراء التقييم آمناً، وسرياً، ومريحاً للناجي/الناجية.
- سعة التخزين: التأكد من وجود مساحة تخزين كافية على (الكاميرا/الهاتف/الجهاز اللوحي/الكمبيوتر) لاستيعاب مجموعة كبيرة من الصور، بحيث تكفي للجلسة بأكملها¹.
- شحن البطارية: شحن الجهاز المستخدم شحناً كاملاً قبل بدء الجلسة، لضمان استمرار عمل البطارية طوال فترة التقييم.
- نظافة العدسة: تنظيف عدسة الكاميرا جيداً قبل البدء.
- الإلمام بالإعدادات: التعرف على إعدادات الكاميرا الخاصة بك، علماً بأن الإعدادات التلقائية (Automatic) تكون كافية في معظم الحالات.
- الصور التجريبية: النقاط بضع صور تجريبية قبل بدء التقييم للتأكد مما يلي:
 - أن يكون الشيء المراد تصويره في بؤرة التركيز (Focus).
 - أن تكون الألوان دقيقة وواقعية.
- استخدام الفلاش: إذا بدت الألوان باهتة أو غير واضحة في الصور التجريبية، يمكن استخدام الفلاش، ولكن يجب التأكد من أن الصور الملتقطة بالفلاش ليست "شديدة السطوع" بشكل يؤدي إلى ضياع تفاصيل الألوان أو جعلها تبدو باهتة للغاية.
- أدوات القياس: توفير شريط قياس، أو مسطرة، أو عملة معدنية لاستخدامها كمرجع للحجم، أو طلب ذلك من الناجي/الناجية وتجهيزه قبل بدء الجلسة.

¹ Guidelines for Forensic Photography, 2022, Op.cit.

- ضبط الفلاش وفقا للفيلم المستخدم: مثلما هو ضروري ضبط الكاميرا على سرعة (ISO) الخاصة بالفيلم الذي تم تحميله للتو، فمن الضروري أيضا ضبط الفلاش ليتناسب مع هذا الفيلم، لاتزال العديد من وحدات الفلاش القديمة، المستخدمة مع كاميرات الفيلم، تتطلب القيام بذلك يدويا، لذا يجب عدم نسيان هذه الخطوة، تكمن وظيفة "قرص حساب الفلاش Flash Calculator Dial" في اقتراح فتحة عدسة "F/Stop" بناء على المسافة بين الفلاش والهدف، ولا يمكن القيام بذلك بشكل صحيح إلا إذا عرف الفلاش نوع الفيلم المستخدم¹.

وكما أن العديد من الكاميرات يمكنها استشعار سرعة (ISO) للفيلم عبر مستشعرات (DX)، فإن بعض وحدات الفلاش تتواصل مع الكاميرات المتصلة بها وتستطيع التعرف إلكترونيا على درجة (ISO)، ومع ذلك تقع المسؤولية النهائية على عاتق المصور للتأكد من حدوث ذلك.

لا يوجد مؤشر أو أداة محددة على وحدة الفلاش تؤكد للمصور نجاح هذه العملية، بل يتم ذلك من خلال خبرة المصور بمعداته، فعند معرفة سرعة الفيلم ورقم دليل الفلاش (Guide Numbre)، تكون بعض النتائج بديهية.

المطلب الثالث: قواعد وإجراءات التصوير في مسرح الجريمة

للحصول على صور صحيحة وموثوقة، يجب اتباع مجموعة من الإجراءات الأساسية، منها:

- تأمين مسرح الجريمة (Securing the Scene): يجب الحفاظ على الموقع كما هو ومنع أي تغييرات قد تؤدي إلى تشويه الأدلة أو خلق أدلة زائفة.

¹ Guidelines for Forensic Photography, 2022, Op.cit.

- **تقييم الوضع (Assessing the Situation):** ينبغي مراعاة ظروف الإضاءة والطقس، وضبط إعدادات الكاميرا وفقاً لذلك.
- **تصوير المشهد (Shooting the Scene):** يبدأ التصوير باللقطات العامة باستخدام عدسة واسعة لتوثيق المشهد بالكامل، ثم الانتقال إلى اللقطات القريبة لإبراز تفاصيل الأدلة.
- **تصوير الضحايا (Taking Pictures of the Victims):** يجب التركيز على موقع الضحية، والإصابات، والحالة العامة.¹
- **تصوير الأدلة (Taking Pictures of the Evidence):** يتم تصوير كل دليل مع مقياس لتحديد حجمه، وبدون مقياس لإظهار علاقته بباقي المشهد، مع التصوير بزوايا قائمة لتجنب التشوه.
- **وضع علامات الأدلة (Placing Evidence Markers):** يجب تصوير المشهد أولاً بدون علامات، ثم إعادة تصويره بعد وضع العلامات، لضمان توثيق دقيق.
- **استخدام تقنيات التصوير المتخصصة (Using Specialised Imaging Methods):** مثل استخدام مصادر الضوء البديلة (الليزر، الضوء الأزرق أو الأخضر، والفلاتر الملونة)، للكشف عن البصمات وآثار العضّ وآثار الأقدام.²

¹ - المرجع السابق، **Guidelines for Forensic Photography**.

² - المرجع السابق، **Guidelines for Forensic Photography**.

المبحث الثاني: الإطار المهني للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي

التصوير الجنائي هو فرع حيوي من علوم الأدلة الجنائية والشرطة العلمية، يهدف إلى توثيق مسرح الجريمة، الضحايا، والأدلة المادية بدقة متناهية وبصورة غير متحيزة، تُعد هذه الصور دليلاً مادياً وقرينة قوية يعتمد عليها القضاء في كشف الجرائم.

المطلب الأول: المبادئ التوجيهية الأساسية للتصوير الفوتوغرافي الجنائي للإصابات والجروح الجسدية

تنبيه هام: لا يجوز أن تظهر الصور وجوه القاصرين أو الناجين من العنف الجنسي¹.

أولاً: الجزء (أ): الإضاءة والوضعية.

- ✓ ملء الإطار: تأكد من أن موضوع التصوير يملأ كامل مجال الرؤية. لا تترك مساحات فارغة زائدة في الأعلى أو الأسفل أو الجوانب.
- ✓ التصوير بالألوان: يجب التقاط الصور بالألوان دائماً.
- ✓ الإضاءة: يُفضل الضوء الطبيعي، ولكن يمكن استخدام المصابيح أو مصادر الضوء الأخرى لتحسين السطوع.
- ✓ وضوح الجرح: اضبط الإضاءة أو جرب زاوية مختلفة للتأكد من أن الجرح بارز ومتميز عن الجلد المحيط به، كن مراعيًا للون بشرة الشخص أثناء هذه العملية.
- ✓ زاوية التصوير: ضع الكاميرا بزاوية 90 درجة (عمودية) من الجزء المراد تصويره لتجنب التشوه الناتج عن الميل.
- ✓ تحديد الموقع: تأكد من إمكانية رؤية أي جزء من الجسم يتم تصويره بوضوح.

¹ الجامعة السورية الخاصة، على الموقع: spu.edu.sy، تم الاطلاع في: 2026/03/28.

✓ تعدد الزوايا: التقط صوراً لآفات (الإصابات) الهامة من زوايا مختلفة للسماح بالتحليل متعدد الأبعاد وتجنب تداخلات الإضاءة.

✓ إعادة تمثيل الوضعية: التقط صوراً للناجين وهم يعيدون تمثيل وضعيتهم (مثل وضعية الدفاع عن النفس) وقت حدوث الإصابة في صورة كاملة للجسم لتوضيح نمط الإصابة.

ثانياً: الجزء (ب): السرية والخصوصية لا يجوز أن تظهر الصور وجوه القاصرين أو الناجين من العنف الجنسي (إلا بطلب صريح من الفريق القانوني).

✓ قم بطمس الملامح البارزة في الوجه مثل العينين، الفم، وبقيّة الوجه، وكذلك الأوشام والعلامات التشريحية الأخرى المميزة إذا كان الناجي لا يرغب في كشف هويته، كبديل لتحديد هوية الأفراد بوجوههم، يمكنك الاعتماد على نظام تصنيف وتوسيم قوي (Labeling System)

✓ تجنب تصوير إصابات الأعضاء التناسلية إلا إذا كان ذلك ضرورياً للغاية للقضية، التصوير باستخدام الهاتف أو الجهاز اللوحي تثبت الجهاز بإمساكه بكلتا يديك، قد يكون من الأسهل تثبيت الهاتف إذا أمسكته بوضع أفقي.

✓ اترك إعدادات الوقت والتاريخ قيد التشغيل.

✓ تأكد من أن موضوع الصورة قيد التركيز (In Focus) عبر وضعه في منتصف شاشة الرؤية.

✓ استخدم الوضع التلقائي (Automatic mode) وال فلاش في حال عدم توفر ضوء طبيعي.¹

✓ حاول التقاط الصور باستخدام الكاميرا الخلفية وتجنب استخدام وضع السيلفي قدر الإمكان.²

1 - الجامعة السورية الخاصة، المرجع السابق.

✓ اعتبارات التقييم عن بُعد قد يمتلك الناجون بالفعل صوراً لأنفسهم: قبل المقابلة، اسألهم عما إذا كان لديهم مثل هذه الصور.

✓ اطلب الموافقة على جمع هذه الصور واستخدامها ونشرها.

✓ سجل من النقاط الصور، والوقت، والتاريخ، ومكان التقاطها.

✓ خلال المقابلة، قد يُطلب من الشهود التقاط صور لأنفسهم، اتبع الخطوات المذكورة في هذا الدليل.

✓ التصوير الفوتوغرافي الطولي (المتتابع) الكدمات قد تظهر فقط بعد مرور بعض

الوقت على وقوع الإصابة، كما قد يتغير حجمها (تزداد مثلاً) أو يتغير لونها.

✓ في الحالات التي تكون فيها الإصابة حديثة جداً، من الجيد توثيق الكدمات

فوتوغرافياً مرة أخرى بعد بضعة أيام، أو الطلب من الناجي القيام بذلك.

ثالثاً: الجزء (ج): تصوير الملابس يمكن أيضاً التقاط صور للملابس التي كان يرتديها

الشاهد يوم الاعتقال أو وقوع الإصابة، حيث قد تظهر الملابس أدلة على العنف (مثل

الثقوب، بقع الدم، علامات الألوان، إلخ).

✓ استخدم مسطرة عند تصوير الملابس التي تحتوي على بقع أو ثقوب.

✓ وثق الوقت والتاريخ ورقم الهوية/اسم كل من الناجي والمصور (بموافقتهم).

✓ الحفاظ على الأدلة: إذا أردت الحفاظ على الملابس، لا تغسلها، احفظها في

أكياس ورقية فقط (تجنب الأكياس البلاستيكية)، فالإخراج الهوائي مفيد لهذا النوع

من الأدلة.¹

² - الجامعة السورية الخاصة، المرجع السابق.

خلاصة الفصل:

يركّز هذا الفصل على الجوانب التقنية والمهنية التي تُنظّم عملية التصوير الفوتوغرافي في مجال الطب الجنائي، باعتبارها عملية دقيقة تستند إلى قواعد علمية ومهارية محددة، فمن الناحية التقنية، يعتمد التصوير الجنائي على استخدام تجهيزات متطورة تشمل الكاميرات الرقمية، والعدسات المناسبة، ووسائل الإضاءة المختلفة، إلى جانب التحكم في عناصر التصوير الأساسية مثل سرعة الغالق، وفتحة العدسة، وحساسية الضوء، وهي عوامل تؤثر بشكل مباشر في جودة الصورة ودقتها.

كما يتناول الفصل مجموعة من التقنيات الحديثة التي أصبحت جزءاً أساسياً من العمل الجنائي، مثل التصوير بالأشعة فوق البنفسجية وتحت الحمراء، واستخدام مصادر الضوء البديلة، والتي تساعد في إظهار آثار خفية لا يمكن رؤيتها بالعين المجردة، مما يزيد من فعالية التوثيق الفوتوغرافي للأدلة، أما من الجانب المهني، فيُبرز الفصل أهمية الالتزام بإجراءات دقيقة أثناء التصوير، تبدأ بالحفاظ على مسرح الجريمة كما هو مروراً بتنظيم عملية التصوير وفق تسلسل منطقي، وانتهاءً بتوثيق الأدلة بطريقة تحافظ على قيمتها القانونية.

كما يشدّد على ضرورة التحلي بالموضوعية وتجنب أي تعديل قد يؤثر على مصداقية الصورة، إضافةً إلى احترام القواعد القانونية المتعلقة بحفظ الأدلة، وفي المجمل، يوضح الفصل أن نجاح التصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي يعتمد على التوازن بين التحكم في التقنيات المستخدمة والالتزام بالضوابط المهنية، وهو ما يضمن إنتاج صور موثوقة يمكن الاعتماد عليها في دعم التحقيقات وإثبات الوقائع.

خاتمة

لا جدل في أن الدليل المستمد من وسائل التصوير الجنائي بما في ذلك التصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي محل دراستنا والمتمثل في الصورة سواء كانت متحركة أو ثابتة يعد من الأدلة العلمية التي أفرزتها التكنولوجيا في علم التصوير لهذا الدليل.

حيث لاحظنا جانبيين الأول هو الجانب الفني والمتمثل في ذاتية الصورة وكونها حقيقة علمية قائمة على أسس علمية ثابتة، وبالتالي لا تخضع للسلطة التقديرية للقاضي باعتباره من المسائل الفنية البحتة، وأن قيمة الدليل في هذا الجانب تقوم على أسس علمية دقيقة والحرية للقاضي في مناقشة الحقائق العلمية الثابتة والآخر هو الجانب الموضوعي والمتمثل في موضوع الصورة وعلاقته بالواقعة المراد إثباتها والظروف والملابسات التي وجد فيها الدليل، وهذا يخضع للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع.

ونظرا لما تتمتع به الصورة من قيمة علمية كبيرة تضفي عليها قدرا من الحجية قد لا تتوفر في غيرها من وسائل الإثبات الأخرى، فهي تعد لسانا فصيحاً ودليلاً قاطعاً على اقتراف الجريمة متى كانت خالية من المونتاج إلا أنه من جانب آخر وفي الوقت ذاته قد تسيء هذه الوسيلة في كثير من الأحيان إلى الحقوق والحريات الفردية وتعصف بحريات وحقوق الأفراد، ولنضمن قدرا من حماية الاعتداءات على هذه الحقوق عليه لابد من وجود بعض الضوابط والقواعد لضبط استعمال هذه الوسائل وحماية الحق في الخصوصية وخير ضامن على هذه الحقوق هو إصدار تشريع ينظم هذه المسألة ويضع ضوابط للاستفادة من هذه الوسيلة في كشف الجرائم ومرتكبيها ووضع ضمانات لحماية حق الإنسان في خصوصيته، وتأسيسا على ما سبق فقد خلصنا إلى النتائج الآتية:

✓ حجية التصوير الجنائي: أثبتت الدراسة أن الصور الجنائية تلعب دوراً محورياً كدليل فني مادي، يساهم بشكل مباشر في كشف ملابسات الجريمة وتثبيت أدلة ملموسة أمام القضاء، بشرط التقاطها بمنهجية علمية دقيقة.

- ✓ التطور التكنولوجي: أدى دمج التقنيات الحديثة، مثل التصوير بالأشعة تحت الحمراء وفوق البنفسجية والتصوير المجسم إلى إظهار أدلة خفية لا تراها العين المجردة، مما رفع من كفاءة المحققين في التعامل مع الجرائم المعقدة.
- ✓ الضوابط القانونية: إن النقاط الصور الجنائية ليس إجراءً مطلقاً، بل يخضع لضوابط قانونية صارمة لضمان مشروعيتها، خاصة عند استخدام كاميرات المراقبة أو التصوير الخفي، حيث يتوجب احترام حرمة الحياة الخاصة وعدم المساس بها إلا في إطار القانون.
- ✓ التكامل بين التقنية والخبرة: التصوير الجنائي الفعال يتطلب مصوراً جنائياً محترفاً يجمع بين المهارة التقنية في ضبط الكاميرا (فتحة العدسة، الإضاءة، السرعة) وبين الفهم القانوني لأهمية الدليل.

مقترحات:

- ✓ التدريب المستمر: ضرورة تكثيف الدورات التدريبية لضباط الشرطة القضائية والتقنيين على أحدث تقنيات التصوير الجنائي والتعامل مع الكاميرات الحديثة.
- ✓ تحديث القوانين: مراجعة النصوص القانونية لتواكب التطور السريع في وسائل التصوير الرقمي، وتحديد ضوابط واضحة لحجية الصور المستخرجة من الذكاء الاصطناعي.
- ✓ توفير التجهيزات: الاستثمار في تحديث معدات التصوير الجنائي في مسارح الجريمة لضمان دقة وتفاصيل عالية في التوثيق.
- ✓ ختاماً، يمكن القول إن الصورة في المجال الجنائي هي "شاهد لا يكذب"، بشرط أن يتم التعامل معها في إطار المهنية العلمية والشرعية القانونية، لتظل أداة فاعلة في يد العدالة لإظهار الحقيقة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- إبراهيم صادق الجندي، الطب الشرعي في التحقيقات الجنائية، ط 01، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000.
- سالم عبد الجبار، التصوير الجنائي، مطبعة شفيق، ط 01، بغداد، 1970.
- شركة Sirchie ، Crime Scene Documentation and Photography ، دليل تقني، الولايات المتحدة الأمريكية، 2017.
- محمد بن أحمد، أحكام التصوير في الفقه الإسلامي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط 01، 2000.
- المركز الوطني لتقنية العلوم الجنائية (NFSTC) ، مكتب المساعدة القضائية (BJA)، د.ب.ن، د.س.ن، مترجم عن الإنجليزية.
- هالك، جوناثان دبليو، تحليل الفيديو الجنائي والقانون، عرض تقديمي في دورة تدريب LEVA، د.ب.ن، 2005.
- هشام عبد الحميد فرج، معاينة مسرح الجريمة، منتدى إقرأ الثقافي، مصر، 2007.

2. المجلات العلمية:

- Mendis NDNA، التصوير الفوتوغرافي الجنائي: المفاهيم والتطبيقات لتحسين فحص مسرح الجريمة، المجلة الطبية القانونية في سيريلانكا، 2021، مج 09، ع 47، 2021.

- بن الدين فاطمة، دور الشرطة العلمية في مسرح الجريمة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، مج 15، ع 04، 2022.
- جمال الدين لزرق مبارك، إجراءات البحث الفني والتقني للشرطة العلمية بمسرح الجريمة، مجلة متون، جامعة سعيدة، الجزائر، مج 08، ع 04، 2017.
- عادل ضويفي، الإطار القانوني لحماية الصورة في التشريع الجزائري، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 15، ع 4، 2024.
- عبد الرحمان ميلودة، التصوير الخفي كإجراء تحقيق قضائي خاص -دراسة مقارنة-، مجلة الحقوق والحريات، جامعة سعيدة، الجزائر، مج 10، ع 01، 2022.
- عبد الرحيم لحرش، عبد الكريم رزاق، وسائل التحقيقات العلمية الحديثة، مجلة القانون والتنمية المحلية، أدرار، الجزائر، مج 01، ع 02، 2019.
- عبد القادر تيزي، الطب الشرعي على ضوء القانون والاجتهاد القضائي، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، مج 07، ع 02، 2021.
- العين الجنائية والعقل العام، نظام بيرتيلون لتصوير مسرح الجريمة التاريخ الثقافي، مج 08، ع 01، د.س.ن.
- مجلة علوم الأسنان الجنائية، د.ب.ن، مج 10، ع 01، يناير-أبريل 2018، مترجم عن الإنجليزية.

3. المذكرات والرسائل:

- علاء جمال يوسف شريم، أدلة مسرح الجريمة وحجيتها في الإثبات الجنائي دراسة مقارنة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2021.

4. القوانين:

- قانون العقوبات المصري، المتعلقة بانتهاك حرمة الحياة الخاصة، قانون رقم 58 لسنة 1937 المعدل بالقانون رقم 37 لسنة 1972، المتعلقة بتجريم انتهاك حرمة الحياة الخاصة عن طريق التسجيل أو التصوير أو نقل المحادثات بغير رضا صاحبها، ج ر، ع 156، الصادرة في 05 أغسطس 1937.
- 5. قانون الاجراءات الجزائية الجزائري المعدل والمتمم.
- 6. المواقع الالكترونية:

- <https://www.alarabiya.net/last-page/2019/09/24/>
- [https://www.sciencedirect.com: topic /medicine-and-dentistry /forensic-medicine.](https://www.sciencedirect.com/topic/medicine-and-dentistry/forensic-medicine)
- <https://alqadaeya-ye.net/?p=6059>
- legifrance.gouv.fr
- spu.edu.sy

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Physicians for Human Rights, Basic Guidelines for Taking Forensic Photographs of Physical Injuries and Wounds, Physicians for Human Rights, 09/05/2026.
- Kumar N, et al forensic photography concepts and application for better Crime scene Examination.Int J forensic Sci 2023, 8(1):000286.
- Luco vs U.S., 64 U.S (23 How) 515, 162, L. ED 545 (1859).
- Loi N° 78-17 du 06 janvier 1978 relative à l'information, aux fichiers et aux libertés.
- MJLE Journals, Egyptian Knowledge Bank, mjle.journals.ekb.eg.

الملاحق

الملحق رقم 01: صورة عامة



الملحق رقم 02: صورة متوسطة



الملحق رقم 03: صورة متوسطة



الملحق رقم 04: صورة قريبة



الفهرس

الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر
	ملخص
7-2	مقدمة
28-9	الفصل الأول: الإطار العام للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي
9	تمهيد
10	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتصوير الفوتوغرافي في الطب الشرعي
11	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التصوير الفوتوغرافي في الطب الشرعي
14	المطلب الثاني: مفهوم التصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي
14	الفرع الأول: التعريف اللغوي للتصوير الفوتوغرافي في الطب الشرعي
15	الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي
18	المطلب الثالث: الأنواع والقياس للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي
18	الفرع الأول: أنواع التصوير الفوتوغرافي الجنائي
20	الفرع الثاني: القياس التصويري الجنائي
21	المبحث الثاني: الإطار القانوني للتصوير الفوتوغرافي في الطب الشرعي
21	المطلب الأول: في القانون الفرنسي
21	الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي

22	الفرع الثاني: قواعد التصوير في الطب الجنائي
23	المطلب الثاني: في القانون المصري
23	الفرع الأول: الأساس القانوني للتصوير الجنائي (مشروعية الإجراء)
23	الفرع الثاني: الضوابط والقيود (حرمة الحياة الخاصة وكرامة الجثة)
24	الفرع الثالث: حجية الصور الفوتوغرافية في الإثبات
24	الفرع الرابع: الحالات الاستثنائية
25	المطلب الثالث: في التشريع الجزائري
27	خلاصة الفصل
30-35	الفصل الثاني: الإطار التقني والمهني للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي
30	تمهيد
31	المبحث الأول: الإطار التقني للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي
31	المطلب الأول: الإرشادات الأساسية لالتقاط الصور الجنائية للإصابات والجروح الجسدية
31	الفرع الأول: بروتوكول تسمية الصور
32	الفرع الثاني: بروتوكول التخزين الآمن والسري للصور
33	الفرع الثالث: نموذج سجل سلسلة الحياة
34	المطلب الثاني: المتطلبات الفنية واللوجستية لتوثيق الإصابات
35	المطلب الثالث: قواعد وإجراءات التصوير في مسرح الجريمة
37	المبحث الثاني: الإطار المهني للتصوير الفوتوغرافي في الطب الجنائي
37	المطلب الأول: المبادئ التوجيهية الأساسية للتصوير الفوتوغرافي الجنائي للإصابات والجروح الجسدية

40	خلاصة الفصل
43	خاتمة
47	قائمة المراجع
51	الملاحق
54	الفهرس